نحو دراسات إدارية مقارنة لدول الخليج العربي

د. عامر الكبيسي *

١ ــ تطور حركة الادارة العامة المقارنة :

تعد الدراسات الادارية المقارنة احد الفروع الرئيسية لحقل الادارة العامة ، التي ينبغي للمتخصص فيها ان يلم بمنهجيتها ، ويطلع على المراحل التي مرت بها ، ويقف على الاهداف والاغراض التي تحققها تمهيدا لدراسة الاقطار او المناطق التي تضم مجموعات من الاقطار التي تكون وحدة اقليمية دراسية Area of Study

ويرجع تطور الادارة المقارنة كفرع متميز له رواده وادبياته الى اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات من هذا القرن حيث تبلورت الحاجة الى اجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية عن النظم الادارية المختلفة ، مع التأكيد على دراسة اقطار العالم الثالث التي بدأت تتحرر من سيطرة الاستعمار القديم وتبحث عن اقصر الطرق التي تبعدها عن الواقع المتخلف وتقربها من الطموحات والغايات التي تجسدت كمطالب جماهيرية ملحة .

ولا يمكن لتطور حركة الادارة العامة المقارنة ان يغفل الجهود التي يبذلها لفيف من علماء الادارة واساتذتها الذين نظموا حركة نشطة تحت اسم « جماعة الادارة المقارنة » Comparative Administration Group ومختصرها CAG. فمنجزاتها ودراساتها التي نشرتها خلال الستينات والتي بلغت ما يقرب من مئة دراسة علمية مقارنة تعتبر بحق الاساس الذي ارسيت عليه معالم الفكر الاداري المقارن (١) ولجامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية واستاذها الشهير « وليم سفن » الذي يعتبر اشهر رواد الادارة المقارنة المعاصرين ، الفضل الكبير في تطور هذا الفرع الاكاديمي الحيوي من فروع المعرفة الانسانية . والرجل الثاني الذي اكمل ما بدأ به وليم سفن واضاف الكثير للمنهجية الادارية المقارنة هو « فريد ركز » صاحب الاتجاه الايكولوجي . اما الرائد الثالث فهو « فيريل هيدي » الذي كرس نشاطه الاكاديمي للدراسات المقارنة من خلال تدريسه وتأليفه . (٢)

---

* مدرس بكلية الادارة والاقتصاد ــ جامعة بغداد .

٢ ــ الاهداف والاغــراض :

تهدف الدراسات الادارية المقارنة الى تحقيق نوعين من الاغراض يصعــب التفضيل بينهما رغم اختلافهما ، نظرا للاهمية التي تترتب عليهما بالنسبة للجهات المعنية بهذه الدراسات . فبالنسبة للجامعات والمعاهد والاقسام العلمية التــي عنيت بالدراسات المقارنة تأتي الاغراض الاكاديمية في المقدمة . في حين تولــي المنظمات الاقليمية والدولية والهيئات الاستشارية والاجهزة الحكومية المتخصصة في التطوير والاصلاح الاداري اهتمامها للاغراض التطبيقية والعملية .

فأساتذة الادارة العامة الذين بدأوا يولون للدراسات المقارنة جل اهتمامهم انما كانوا يبحثون عن نظريات ادارية عامة يمكن تعميمها على رقعة جغرافية واسعة من هذا العالم الرحب بعد ان شعروا بقصور الافتراضات التعليميات النظريــة التي كانوا يستمدونها او يستنتجونها من دراساتهم ومشاهداتهم من بيئتهم الغربية المتمثلة بمجتمع الولايات المتحدة الامريكية بوجه خاص لكونها الموئل الاول لهــذه الدراسات . **والمقصود بالنظرية العامة** : مجموعة من الافتراضات المنطقيــة المترابطة التي توضح وتفسر ظاهرة ادارية ما من خلال تحليل العلاقة السببيــة والعضوية بين متغيرين أو اكثر ، لتساعد على التنبؤ بوقوعها في ظل ظروف معينة. ويشترط لتكامل هذه النظرية ان تكون قابلة للاختبار للتحقق من مدى صحتها فــي الواقع العملي لهيئات متماثلة نسبيا .

وانطلاقا من هذا الهدف الاكاديمي توجه رواد الادارة العامة المقارنة الى الاقطار النامية في قارة افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا تدعمهم بعض المؤسسات المعنية بالبحوث بمساعدات مالية ليدرسوا الاجهزة الادارية ونظم الادارة العامة ، وفي أذهانهم عدد من الافتراضات والتعميمات التي يسعون الى اختبارها في هذه الاقطار أو للخروج بتعميمات وافتراضات بديلة لها .

وقد عبر الاستاذ شيلز في مقال له عن الدراسات المقارنة في الدول النامية عن هذه الاهداف حيث قال ما معناه :

« اننا مهتمون بدراسة اقطار العالم الثالث لان ما يقع فيها من احداث وما تشهده من ممارسات بدأت تثيرنا وتنبهنا الى ان دراستها ستغني فكرنا الاكاديمي وتملأ الخارطة المرسومة في عقولنا واذهان ابنائنا عن العالم المحيط بنا وبهم » (٣)

ومن الاغراض الاكاديمية الاخرى التي تحققها الدراسات الادارية المقارنة نقل المعرفة ، وتبادل المعلومات والمفاهيم ، وتوحيد المصطلحات العلمية والاطــر النظرية ، والتقريب بين مناهج البحث وأساليب التحليل ، وتحقيق التعارف والاتصال والحوار بين المتخصصين والمعنيين بها من خلال المشاركة الفعلية ،

وتكوين فرق البحث من اساتذة ينتمون لجامعات وطنية أو اقليمية متعددة ، وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات التي تناقش فيها البحوث والدراسات المقارنة ويدعى لها ممثلون للاقطار التي تخضع للدراسة (٤) . اما الاغراض العملية والتطبيقية التي تسعى المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة وكذلك المؤسسات الحكومية المعنية بالتغيير والتطوير الى تحقيقها من خلال الدراسات المقارنة فتتمثل في حاجتها ورغبتها في الاستفادة من التجارب الناجحة ومن التطبيقات والممارسات الحديثة التي تفلح الدول الصديقة والمجاورة في التوصل اليها . (٥)

وتحقق الدراسات المقارنة فوائد عملية جمة بالنسبة للاقطار المتقاربة اقليميا أو سياسيا او عقائديا والتي تبحث او تسعى الى التقارب في نظمها وتطبيقاتها كمرحلة للتوحيد أو التعاون بأي صيغة من الصيغ . وهذا ينطبق على الدول الخليجية التي كونت مجلسا للتعاون المشترك في مختلف القطاعات . فلا شك أن تعميق الدراسات العلمية والميدانية المقارنة لتشريعاتها ونظمها وأساليبها الادارية سيساعد على تقوية العلاقات وتبادل المعلومات مما يفضي الى تطوير هذه النظم وتوحيدها ، وهو أمر يؤدي بالضرورة الى الاستفادة القصوى من الخبراء والعناصر الكفوءة ويقلل من ضياع الجهود الفردية التي تبذلها المؤسسات المعنية في هذه الاقطار .

٣ ــ الاطر المنهجية للمقارنة :

تؤثر الاهداف التفصيلية والاغراض الاساسية لاية دراسة علمية على الاسلوب والكيفية التي يختارها الباحث وعلى أدوات البحث ونطاقه ، وبالتالي على منهجيته وطبيعة النتائج التي يتم التوصل اليها . **فالدراسات المقارنة الموجهة بالدرجة الاولى الى تحقيق اهداف وغايات اكاديمية محددة** ، غالبا ما تحتم اعتماد منهجية تحليلية تنطلق من اطار فكري أو تصور نظري محدد أو تسعى الى اختبار مجموعة من الافتراضات او تشخيص نمط العلاقات بين بعض المتغيرات التي تتحكم بالظاهرة وبالسلوك الاداري المراد دراسته . وهي لهذا تستلزم استخدام المقاييس والمعدلات الاحصائية التي تبنى غالبا على المعلومات الحية التي تؤخذ من الاطراف المعنية صاحبة العلاقة . وتعد المقابلات بكل أشكالها (المفتوحة والمخططة والفردية والجماعية والمباشرة) من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لهذا الغرض . كما يكثر استخدام النماذج والاستبانات التي توزع على عينات عشوائية او انتقائية لجمع المعلومات من مصادر البحث الاولية لتحويل الآراء والاجابات الى ارقام والارقام الى معدلات وتطبيق المعادلات الاحصائية عليها تمهيدا لتحديد نمط العلاقات ودرجات التأثير والتأثر بين المتغيرات الخاضعة للدراسة . وهذه هي المنهجية الاكثر انسجاما مع معطيات الفكر السلوكي المعاصر والاقرب الى تحقيق

الاهداف الاكاديمية والنظرية نظرا لما تتميز به من دقة وعمق في التفسير ، واصالة وحداثة في النتائج ، وشمولية في النظر والتنظير . غير انها بنفس الوقت تحتاج الى جهد مكثف وأمانة علمية ومعرفة متخصصة وعناية مركزة وربما حاجة ماسة الى استخدام الكمبيوتر أو اجهزة الحاسب الالكتروني لاجراء العمليات الاحصائية . فهي منهجية تحليلية كمية في اسلوبها ، ايكولوجية سلوكية في فلسفتها ومنطلقها .

أما اذا كانت الدراسات الادارية المقارنة موجهة لأغراض تطبيقية وعملية محدودة ، كأن يراد منها الوقوف على الاساليب المطبقة في بعض الاقطار في مجال ما أو لمعالجة قضية أو مشكلة ادارية شائعة للتعرف على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين هذه التطبيقات او ايجابيات وسلبيات كل أسلوب منها ، **فان اعتماد المنهجية الوصفية غالبا ما يكون الاكثر ملاءمة لتحقيق هذه الاهداف** . وكل ما يحتاجه الباحث في مثل هذه الحالات هو عرض أو شرح تفصيلي لما تنص عليه التشريعات والنظم المعتمدة في التطبيق العملي او ابراز تجربة ادارية معينة لقطر من الاقطار ومقارنتها مع تجربة عملية لقطر آخر لتحديد أي التجربتين اقرب الى المعايير والمبادىء المسلم بها في ذلك المجال . ويغلب على المنهج الوصفي عادة أسلوب السرد التاريخي الذي يقرب الدراسات المقارنة من البحوث الوثائقية المبينة للاحداث تبعا لتسلسل وقوعها او للخطوات المرحلية وفقا لتعاقبها . وكثيرا ما تتناول الدراسات الوصفية المقارنة عرضا للاطر والهياكل التنظيمية المبينة للعلاقات الوظيفية ولتقسيم العمل كما تعكسه اللوائح الادارية .

وبالرغم من الانتقادات الموجهة للمنهج التقليدي المقارن الذي يعتمد على الوصف لما ينبغي أن يكون عليه الواقع ويهمل ما هو كائن فعلا ويركز على سرد الاحداث وتوثيق القوانين ويهمل مناقشة العوامل والمتغيرات البيئية المؤثر فيها ، فان ما تتضمنه الدراسات التقليدية المقارنة من معلومات وتفاصيل يظل نافعا ومفيدا لبعض الجهات وبخاصة للادارات الرسمية . كما يمكن أن تكون هذه الدراسات منطلقا لافتراضات ونماذج تعتمدها الدراسات التحليلية المقارنة او مرشدة للباحثين والدارسين للقضايا وللظواهر الاكثر اثارة والتي تحتاج الى تحليل مقارن. ويخطىء من يظن أن عهد الدراسات الادارية المقارنة وفقا للمنهج الوصفي أو القانوني أو الشكلي او التأريخي قد انتهى مع ظهور الفكر السلوكي ومع التطور التكنولوجي المعاصر ، فالحاجة لمثل هذه الدراسات ستظل قائمة ، ونتائجها ستظل نافعة ومفيدة ، غير انها لن تكون بديلة بأي حال من الاحوال للدراسات التحليلية والميدانية المقارنة التي ينبغي ان يتفرغ لها طلبة الدراسات العليا والاساتذة المختصون وفرق البحث في الجامعات ومراكز البحث العلمي .

٤ ــ اهم مشاكل وصعوبات الدراسات المقارنة :

واذا كانت للدراسات الادارية المقارنة فوائد ومخرجات نظرية وتطبيقية كما سبق أن أوضحنا ، فان اجراء هذه الدراسات وتحقق هذه الفوائد يواجه العديد من الصعوبات وتعترضه العديد من المشاكل . وقد لخص الدكتور ابراهيم درويش ما كتبه وليم سفن حول المشاكل المتصلة بطرق وادوات البحث المستخدمة في الدراسات المقارنة والمشاكل المتصلة بالحقائق والمعلومات والبياقات التي يعتمد عليها الباحث في التحليل او لاقتراح البدائل ، وأعاد ما ذكره سفن من صعوبات تواجه الباحثين عند اختيار المنهجية والطريقة العلمية التي تمكنهم من تحليل الظواهر المتعلقة بالمشكلة الخاضعة للمقارنة ولكن تعمل بنفس الوقت على استيعاب المتغيرات الحضارية والثقافية المكونة للاطار البيئي لهذه المشكلة (٦) .

فلا شك ان هناك تحديا كبيرا يواجه الدراسات المقارنة الهادفة الى سبر غور المشاكل والنزول الى جذورها وأعماقها ، وبنفس الوقت توسيع دائرة المتغيرات المؤثرة والمتأثرة بها بصورة أفقية .

ومن الطبيعي ان يؤدي اختيار المنهجية الشمولية بمعناها الآنف الذكر الى توسيع نطاق دائرة المعلومات المطلوب تجميعها وتوفيرها للباحثين حول ابعاد المشكلة وجذورها ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمتغيراتها البيئية . ومن هنا تبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث عند جمع المعلومات وعند التأكد من دقتها ومن ثم تنظيمها وترتيبها ومواءمتها مع النماذج والاطر المنهجية وعلاقتها بالافتراضات المطروحة . وهذه الصعوبات تشتد وتتزايد غالبا في الاقطار المتخلفة والنامية ، مما يؤدي الى بقاء مشاكلها وقضاياها الاساسية بعيدة عن التشخيص الدقيق والتحليل العلمي والوافي .

ومن المشاكل الاخرى التي تواجه الدراسات الادارية المقارنة في أغلب أقطار العالم الثالث ومنها اقطارنا العربية على وجه الخصوص **غيبة المناخ العلمي** الذي يتيح للباحثين الحرية الكافية والاجواء السياسية الملائمة التي تسمح بالتحليل الموضوعي والحوار الهادف للتوصل الى الحقائق وطرح الآراء بصراحة وتجرد عند دراسة الظواهر والعلاقات والتطبيقات الادارية التي تكشف عن بعض السلبيات او تشخيص الانماط السلوكية المدانة . وهناك امثلة كثيرة على ممارسات القمع والتنكيل التي تعرض لها عدد من الدارسين والمؤلفين والباحثين الذين حاولوا التصدي لهذه المشكلة او التخفيف من آثارها على نتائج بحوثهم وتحليلاتهم . وقد أوت مثل هذه الممارسات الى عزوف الكثير من الدارسين والباحثين والعلماء عن اجراء البحوث الميدانية والعلمية حول مشاكل مجتمعاتهم خوفا مما يلحقهم من ضرر واذى لا يقوون واسرهم على تحمله . وحين يضطرون او يكفلون باجراء

الدراسات والبحوث فانهم يتحاشون لأبعد الحدود الخوض في مناقشة المتغيرات والموضوعات التي يقال انها ذات حساسية خاصة . وهذه عقبة خطيرة ينبغي عدم التستر عليها او السكوت عنها ويتحمل أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا وكل الدارسين والمتخصصين مسئولية قومية كبيرة اذا مـــا ساوموا او استهانوا بنتائجها وآثارها السلبية .

وكثيرا ما تؤدي الاوضاع الشاذة والظروف والتقلبات السياسية التي تعيشها بعض الاقطار النامية الى انحراف بعض الباحثين وخروجهم عن اساليب البحث العلمي بسبب تأثرهم بمواقفهم الشخصية او نزعاتهم وميولهم المذهبية والسياسية فينحرفوا بتحليلاتهم عن جادة الصواب ، وينفثوا كبتهم وعداءهم من خلال ما يكتبونه وينشرونه ، وهم بذلك يسيئون لزملائهم ولمهنتهم ، ويسهمون من حيث لا يشعرون في دفع النظم السياسية والقيادات الادارية الى التشكيك بأهمية البحوث وعـــدم الثقة بالباحثين ، وكأنهم بعملهم هذا قد شاركوا في واد الحرية الفكرية وغيبة الاجواء الموضوعية الملائمة للبحث والتحليل المقارن .

وتظل امام الدراسات الادارية المقارنة مشاكل اخرى تتعلق بتمويل البحوث والدراسات ونشرها وتوزيعها وربما ترجمتها وايصالها الى الجهات العلميـــة العربية والدولية التي تستفيد منها أو تحتاج اليها . فاجراء البحوث بوجه عام والبحوث الادارية المقارنة بوجه خاص لا يمكن لمسئولياتها ان تلقى على عاتـــق الافراد ، كما لا يمكن أن تظل مجرد ترف أو هواية يمارسها البعض في أوقات فراغه . وما لم تخصص لهذه الدراسات معاهد أو مراكز وموازنات وامكانيـــات مادية وفرق بحث متفرغة وخطط مستقبلية تبرمج نشاطها فان المحاولات والجهود الفردية والعشوائية لن تغني وستظل بسببها الاقطار العربية عموما تعتمد علـــى اجترار المعرفة الادارية من الكتب والنظريات الغربية المترجمة الى العربيـــة وستتفاقم مشاكلها الادارية يوما بعد آخر ليظل الخبراء الاجانب يمرحون في طول البلاد وعرضها .

ولا اعتقد اننا بحاجة الى سرد الكثير من البراهين التي تدلل على عـــدم اهتمام اقطارنا العربية (التي يتجاوز عددها العشرين) بالبحث العلمي او نثبت انخفاض انتاجية الباحثين العرب وتدني مكانتهم العلمية بين العلماء والباحثين في أقطار العالم ، ويكفي أن نشير هنا الى أن مستوى الانفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي من المحيط الى الخليج لا يزيد عن دولارين في السنة للفرد الواحد . **وان الناتج العلمي العربي للفرد يقرب من نصف بالمائة لناتج البلدان المتقدمة ، ويعادل واحدا بالمائة من انتاج اسرائيل وحدها .** ويرجع الدكتور انطوان زحلان ظاهرة تدني متوسط انتاجية المواطن العربي من حيث نشر الابحاث العلمية لاقل من

عشرة بالمائة من متوسط انتاج نظيره في البلدان الاخرى الى انعدام انشطة البحث في الجامعات العربية . وهذه كما يرى موصولة بنظرة عدم الاعتبار التي تنظرهـا الحكومات العربية بصفة عامة الى البحث والتطوير (٧) . وان المرء ليعجب حقـا حين يرى ان هناك أكثر من ٤٥ مركـزا متخصصا في الدراسات المقارنة للشرق الاوسط في الولايات المتحدة الامريكية وحدها بينما لا نجد مركزا واحدا في اقطار الشرق الاوسط للدراسات المتخصصة في امريكا اللاتينية أو دول جنوب شرق آسيا أو للدول الاشتراكية أو حتى للاقطار المنتمية لرابطة العالم الاسلامي . فهل بعد كل هذا نستطيع ان نجرأ في الدفاع عن مساهماتنا في مجال البحث العلمي ودراسة تجارب واحوال العالم المحيط بنا ؟ حقا ان فاقد الشيء لا يعطيه ومن يعجز عن فهم ودراسة ذاته لن يقدر ولن يفكر يوما في فهم أو دراسة الآخرين .

٥ ــ تطور الوعي الاداري العربي المقارن :

خضعت أغلب أقطار العالم الثالث المنتشرة في قارة أمريكا اللاتينية وافريقيـا وآسيا للعديد من الدراسات السياسية والاقتصادية المقارنـة طيلـة العقدين المنصرمين نتيجة للاهتمام المتزايد الذي أولته مراكز البحوث المتخصصة فـي الجامعات الامريكية والاوربية ، كما بدأت الدراسات الادارية المقارنة تظهر وتتعمق بفضل الجهود التي قامت بها جماعة الادارة العامة المقارنة في أمريكا بدعم وتمويل من المنظمات الدولية والاقليمية ومن مؤسساتها وجامعاتها المعنية بهذه الاقطار .

واذا كانت اقطار الشرق الاوسط بوجه عام واقطار الخليج العربي بوجـه خاص قد أعطيت بعضا من هذا الاهتمام في الدراسات السياسية والاقتصاديـة المقارنة ، فانها ظلت حتى نهاية الستينات بعيدة عن الاهتمام في المجالات الادارية . ويرجع ذلك الى تأخر الاهتمام بدراسة الادارة العامـة في هذه الاقطار ونـدرة المتخصصين من أبنائها فيه ، والى محدودية الفوائد والنتائج العملية والتطبيقية التي تعطيها هذه الدراسات للدول الغربية المتقدمة قياسا بما تحققه الدراسات السياسية والاقتصادية .

غير ان الحاجة للدراسات الادارية المقارنة على صعيد الوطن العربي بدأت تتزايد ، واخذت الادبيات الادارية العربية المقارنة تظهر منذ قيام المنظمة العربية للعلوم الادارية عام ١٩٦٨ فكان لها الفضل في عقد مؤتمر للمعنيين بتدريس العلوم الادارية في الوطن العربي ومؤتمر للعاملين في مجال الخدمة المدنية . ثم توالـت المؤتمرات الادارية والندوات العلميـة المتخصصة التـي كانت توفر الدراسات والتشريعات والاحصائيات عـن تجارب الاقطـار العربية وعـن ممارساتهـا ومؤسساتها الادارية العاملة في مختلف المجالات . وقد عملت ادارة المنظمة العربية

للعلوم الادارية مشكورة على طبع ونشر وتوزيع هذه الدراسات عبر سلسلتين دوريتين اضافة الى المجلدات والكتيبات التي كانت ترسلها الى الجامعات والمعاهد وللمسئولين في الأجهزة الادارية . فكانت مطبوعاتها ومؤتمراتها بمثابة الدفعة القوية لتطوير حقل الدراسات المقارنة في مجال الادارة العامة العربية .

ولقد اشتدت الحاجة الى الدراسة الادارية المقارنة على الصعيد الاقليمي العربي بتزايد الاتصالات بين اقطار المغرب العربي والمشرق العربي واقطار الخليج العربي . فالتعاون والتقارب بين مصر والسودان أعطى الفرصة للمسئولين والمتخصصين ان يطلعوا على النظم السياسية والاقتصادية والادارية المطبقة في البلدين من أجل تحديد مجالات التوحيد او التفاعل او التنسيق بين الأنشطة المختلفة لهما . وكذلك الحال بالنسبة لعلاقات ليبيا مع تونس ، وعلاقات ليبيا مع الجزائر ، ومثل هذا التقارب والتفاعل يقال عن سوريا والعراق ، والعراق والاردن ، وسوريا ولبنان ، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . ونظرا للمد والجزر الذي خضعت له الروابط السياسية بين هذه الاقطار فان البحوث والدراسات المقارنة بينها قد تأثرت تبعا لذلك .

اما اقطار الخليج العربي فان العلاقات والروابط بينها قد اتسمت بالوضوح وتميزت بالتقارب المستمر وبالتعاون الوثيق على جميع الأصعدة . وقد كان لقيام مجلس التعاون الخليجي الذي ضم دول الخليج العربي الستة وهي : المملكة العربية السعودية ، وعمان ، والكويت ، وقطر ، والبحرين ، والامارات العربية المتحدة الاثر الواضح في ترسيخ وتأطير هذه العلاقات وتوثيقها وبرمجتها في خطط وتشريعات موحدة . فكان من الضروري ان تبدأ الامانة العامة للمجلس باجراء الدراسات وجمع المعلومات وعمل المقارنات بين تطبيقات هذه الاقطار في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية والعسكرية ــ ومن هنا جاءت الدعوة الى انشاء بنك للمعلومات ومركز خليجي للوثائق واستخدام احدث الاجهزة والوسائل الالكترونية لتبادلها بين اقطار هذه المنطقة .

كما أدى انشاء الكليات المتخصصة بالعلوم الادارية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وكذلك انشاء معاهد للتدريب الاداري والتنمية الادارية في جميع الاقطار الخليجية ، الى اجراء العديد من الدراسات الميدانية والبحوث التطبيقية ونشر الكتب والتقارير والنشرات التي اغنت الأدب الاداري المقارن وعمقت الوعي بأهمية الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب هذه الدول بهدف تعميم المفيد والنافع منها .

٦ ــ الدول الخليجية كوحدة دراسية للادارة المقارنة :

ان الدعوة الى اعتبار دول الخليج العربي اطارا منهجيا واقليميا للدراسة المقارنة لا تأتي من فراغ ، كما انها لا تنطلق من مجرد التقارب الجغرافي الذي يجمع هذه الدول . وانما تأتي تعبيرا عن التماثل الكبير بين النظم الخليجية والترابط والتكامل العضوي والحضاري والمصيري بين سكانها وثرواتها وقيمها وعاداتها . وبالرغم من معقولية ومنطقية هذه الدعوة ووضوح مبرراتها لأبناء هذه المنطقة فان القارىء او الدارس الغريب عنها قد يحتاج الى ما يقنعه من معلومات تؤكد ذلك ، وهذا ما يدفعنا الى تلخيص اهم عناصر التماثل وأوجه الشبه في خلفية هذه المنطقة ، ومن ثم الى بيان اهم الفوارق وأوجه الاختلاف التي نجمت من تميز بعض التجارب وتباين بعض التطبيقات .

أ ــ دول الخليج العربي : الاطار والمضمون

نقصد بدول الخليج العربي مجموعة الدول العربية الواقعة أو المحاذية لشواطىء الخليج العربي مهما كانت مساحة شواطئها المطلة عليه صغرت او كبرت (٨) . والخليج العربي الذي يوحد ويجمع هذه المجموعة من الأقطار هو تلك البحيرة الممتدة من مصب شط العرب في الفاو شمالا وحتى مضيق هرمز جنوبا وتبلغ مساحته ٩٢ الف كم٢ وأكبر عرض له ١٨٠ ميلا واقل عرض ٢٥ ميلا . وتقع جميع الدول العربية الخليجية على شواطئه الغربية وهي السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان ، باستثناء العراق الذي يطل على شواطئه الشمالية . وتظل ايران الدولة الوحيدة التي لا تدخل ضمن هذه المجموعة نظرا لكونها تقع على السواحل الشرقية من الخليج ولكونها لا تنتمي لمجموعة الاقطار العربية المتميزة بتاريخها ولغتها وحضارتها .

ب ــ الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية

يعتبر الخليج العربي ممرا مائيا بالغ الاهمية لكونه الملتقى لمختلف الطرق الموصلة بين آسيا وافريقيا واوروبا . وتمثل دوله الموانى والمراكز البحرية التي تتحكم بالملاحة والتجارة الدولية عبر المحيط الهندي الذي تحاذيه ٣٥ دولة يسكنها اكثر من بليون نسمة ينتمون جميعا لدول عدم الانحياز . والى جانب الاهمية الاقتصادية لهذه المجموعة من الأقطار باعتبارها سوقا عالميا لتصريف السلع والمنتجات الاستهلاكية فانها تمتلك مخزونا هائلا من الثروة النفطية ومن المعادن والخامات الطبيعية والتي تجعل منها منطقة للاستثمارات الرأسمالية الضخمة ومصدرا هاما للطاقة التي تحرك عجلة الانتاج الصناعي في العالم المعاصر . ناهيك

عن الاهمية العسكرية والسياسية التي يتعذر التطرق لها في هذه المقدمة التعريفية الموجزة مكتفين بالاشارة الى ما يدور في هذه المنطقة حاليا من صراع بين المعسكرين الشرقـــي والغربي .

٧ ــ اوجه التماثل والتشابـــه :

تلتقي دول الخليج العربي في الكثير من السمات والخصائص التي تجعل منها منطقة جغرافية منسجمة واطارا علميا للتحليل والبحث والدراسة . ويمكن تجميع الخصائص المشتركة بما يلي :

أ ــ التشابه الطبيعي : الذي يتمثل في الطبيعة الجغرافية والمناخية المتقاربة لهذه الأقطار ، حيث السواحل والصحاري وشدة الامطار ودفء الفصول .

ب ــ التشابه السكاني : وسكان اقطار دول الخليج العربي رغم التسميات التي اطلقت على اقطارهم انما يرجعون جميعا للتجمعات القبلية العربية النازحة من الجزيرة العربية لتستقر في المدن الواقعة في السهول او على السواحل بحثـــا عن مصادر العيش التي كانت تتمثل آنذاك بالرعى والزراعة والصيد والتجارة .

ج ــ التشابه الاجتماعي والحضاري : وكان من المنطقي ان يؤدي التماثل في الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة الخليجية والتماثل البشري لسكانها القاطنين فيها الى تماثل في المعطيات الاجتماعية والحضارية التي نجمت عن تفاعل الانسان البدوي ببيئته الصحراوية تارة وبسواحل خليجه المائي تارة اخرى ، فكانت مهنة الرعى ومهنة الصيد وسيلتي العيش الغالبتين ، وكـــان الغزو والثأر والحـــل والترحال هو النمط الاجتماعي الذي افرزته الحياة البدوية ونظامها المشيخي ــ الذي نقلته من ارض الجزيرة العربية وربما تكون مهنة الملاحة والتجارة والغوص لاستخراج اللؤلؤ من مستلزمات البيئة الساحلية الجديدة التي ارتادها نفر مـــن المخاطرين والمغامرين الذين ضاقت بهم سبل العيش التقليدية في الصحراء . وهكذا تتماثل العادات والمهن واساليب الحياة لسكان هذه الاقطار مما يجعلهم وحـــدة اجتماعية منسجمة الخصائص والطباع ومتكاملة في تراثها وتقاليدها الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية .

د ــ الأطماع والسيطرة الخارجية : والى جانب التماثل البيئي والبشري والحضاري الذي يجعل من الدول العربيـــة الخليجية اطـــارا متكامـــلا للدراسة المقارنة ، فان هذه الاقطار تتماثل الى حد كبير في خضوعها للاطماع الاجنبية طيلة القرون الثلاثة الاخيرة ، وانها كانت ساحة للصراع ومسرحا للنزاع بين عدد مـــن القوى المتناحرة والمتنافسة على غزوها والاستئثار بموقعها وخيراتها . ففي مرحلة

الاستعمار التقليدي دق البرتغاليون ابواب الخليج عام ١٥١٧ عند جزيرة هرمز ومنها نفذوا بالتدريج لموانى ساحله الغربي ، ثم اعقبهم الهولنديون عام ١٥٩٨ ليساعدوا الانجليز في صراعهم ضد البرتغاليين ثم بدأ الصراع ما بين الفرنسيين الذين اسسوا شركة الهند الشرقية عام ١٦٦٢ على غرار شركة الهند الشرقية البريطانية. ومع بداية القرن العشرين اشتد الصراع بين الانجليز والدولة العثمانية حول منطقة الخليج ، وانتهى لصالح بريطانيا التي فرضت حمايتها على دول المنطقة اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى (٩) .

ولقد عملت بريطانيا ــ لترسيخ وجودها ــ على اثارة كثير من المشاكل الداخلية ، بين دول الخليج بعضها البعض من ناحية ، واهم تلك المشاكل الحدودية وآثاره الشحناء في داخل الأسر الحاكمة من ناحية أخرى .

هـ ــ البترول والاستعمار الحديث : وسرعان ما تكشفت نوايا بريطانيا في المنطقة حين وقعت اتفاقياتها مع شيوخ وحكام الكويت وقطر والبحرين وعمان وأخذت عليهم التعهدات بأن لا يمنحوا امتياز التنقيب عن البترول لشركة او لاشخاص دون مشورة الحكومة البريطانية خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩١٣ و١٩١٦ . غير أن ظهور النفوذ الامريكي عقب الحرب العالمية الاولى وتطور اساليب امريكا الصناعية قد جعل منها منافسا قويا لبريطانيا في هذه المنطقة . وقد تجسد ذلك في تكوين الشركات الاحتكارية التي تجمع وتوفق بين مصالح الدول الغربية . وخير مثال على ذلك تكوين شركة نفط العراق التي وزعت ملكيتها بين شركات هولندية وبريطانية وفرنسية وامريكية ، وهي الشركة التي حصلت على امتياز التنقيب والاستخراج في أغلب دول الخليج . وقد تم توقيع هذه الاتفاقيات في وقت كانت فيه هذه الدول تحت السيطرة الاجنبية او وصايتها بصورة علنية ورسمية باستثناء المملكة العربية السعودية .

وهكذا يصبح وجود البترول عاملا آخرا من عوامل التشابه والتماثل بين هذه الاقطار سواء من خلال آثاره السلبية التي نجمت عن التواجد الاجنبي الطامع في استنزاف هذه الثروة الطبيعية او من خلال السيولة النقدية التي وفرها البترول وما فرضته من تغييرات في الهياكل والأطر والعلاقة وانماط السلوك واساليب عيش المواطنين في دول هذه المنطقة . ويعتبر تجمع هذه الاقطار في اطار منظمة أوبك ومن ثم الاوابيك محاولة منها في توحيد كلمتها ازاء التحديات التي تواجهها في ادارة ثروتها هذه . واذا كانت الدول الخليجية قد خرجت من مرحلة الاستعمار القديم منذ اعلان بريطانيا انسحابها من المنطقة في الستينات فان مرحلة جديدة من الصراع قد اعلنت مع دخول امريكا الى المنطقة باعتبارها المنافس الاقوى للنفوذ السوفيتي الذي بدأ ينفذ الى المنطقة بأساليب وطرق مختلفة . وهكذا تصبح الدول

الخليجية الغنية ببترولها والاستراتيجية بموقعها التجاري والاقتصادي والعسكري مسرحا تستعرض فيه القوى الكبرى وهي امريكا والاتحاد السوفيتي اضافة الى القوى الجديدة المتمثلة باليابان والصين تواجدها ونفوذها ووفاقها من وراء الستار بعيدا عن انظار المواطنين العزل الذين انشغلوا او شغلوا في امور كثيرة تتعلق غالبا بدنياهم او بدينهم كما تعودوه من ابائهم كفرائض وادعيه . وهذا هو مكمن الخطر الذي يحدق بدول الخليج ويحيق بأهلها رغم تعدد اقطارهم واختلاف نظمهم، ويوحد بينهم من ثم وباختصار شديد ان ظهور البترول قد وفر للاقطار الخليجية مكانة متميزة عن بقية أقطار العالم الثالث من حيث تراكم رؤوس الاموال اللازمة للتنمية وندرة طاقاتها البشرية المؤهلة فنيا لاستثمارها مما يجعلها قوة مؤثرة في النظام الدولي السياسي والاقتصادي الدولي ومنطقة للصراع الدولي بين القوى الكبرى ، وهو عامل توحيد وتقارب يقود هذه الدول لتنسيق مواقفها وتوحيد نظمها وتطبيقاتها .

و ــ العوامل التراثية : واخيرا وليس آخرا فان مما يقوي من التشابه والتقارب بين الاقطار الخليجية ويجعل من العوامل الجغرافية والطبيعية والسكانية المشتركة بينها عوامل تلاحم ، **اللغة العربية والتراث العربي والرابطة القومية** ، التي أصبحت بفضل العقيدة الاسلامية ودولة الخلافة طيلة الاربعة عشر قرنا الماضية بمثابة الروح التي تسري في نفوس ابنائها وتمازج دماءهم وتبعث فيهم الشعور بالوحدة والانصهار في بوتقة سياسية تجمعهم تحت قيادة واحدة ونحو هدف واحد والوقوف بوجه الطامعين والاعداء الذين يتربصون بهم ويهددون حدودهم وأراضيهم . وهذا التجمع الخليجي العربي ما هو الا خطوة واحدة لتحقيق الانصهار القومي العربي بين الاقطار العربية الممتدة من الشرق الى الغرب . وهو ايضا جزء من التقارب والتضامن الاسلامي الذي يجمع شعوب العالم الاسلامي المترامي الاطراف عبر قارتي اسيا وافريقيا . وهكذا تصبح مجموعة الاقطار العربية الخليجية مجرد نواة لمجموعات سياسية وعقائدية اكبر واوسع يمكن من خلالها اعادة بناء الكيان الاوسع والاشمل في عصر لم تعد فيه للنظم الصغيرة اية فاعلية او اهمية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية . انه عصر الصراع حول المصالح وحول النفوذ والسيطرة ، ولا بقاء فيه للضعفاء ولا للأجزاء المتناثرة ولا للنظم الميكروسكوبية الا اذا كان في وجودها خدمة لمصالح الاقوياء والمستكبرين .

٨ ــ اوجه التباين والاختلاف :

واذا كانت دول الخليج العربي تتماثل في العديد من المجالات نظرا للعوامل والمتغيرات المشتركة التي سبق أن أشرنا لها ، فهذا لا يعني انها تتطابق في كل شيء ، فالمعلوم أن هناك اختلافا في تجارب هذه

الدول وفي تطبيقاتها ونظمها السياسية والاقتصادية والادارية ، وان كانت أوجه الاختلاف هذه تتباين في درجتها وفي طبيعتها من قطاع الى آخر ومن دولة خليجية الى أخرى . وتعود هذه الاختلافات غالبا الى عوامل داخلية بحتة يأتي على راسها تباين القيادات واختلاف الحكام في بعض خصائصهم ونزعاتهم وميولهم . ومن يسترجع التاريخ الحديث لدول الخليج العربي يجد على سبيل المثال ظهور بعض القادة والحكام الذين عرفوا بذكائهم ودهائهم وطموحهم ، وآخرين منهم عرفوا بالانفتاح والاعتدال وتقبلهم للتحضر والتغيير الاجتماعي ، في حين اتسم بعضهم بالعزلة احيانا وبالتشدد والتمسك بالقديم أحيانا اخرى.وهكذا تركت هذه الفوارق الشخصية بين حكام المنطقة اثرا واضحا على مستويات الانجاز المتحقق في مجالات التعليم والاتصال وعلى القطاعات الخدمية والمجتمعية المختلفة (١٠) .

كما ان بعض هذه الاختلافات يرجع الى درجات التأثير والتأثر الذي خضعت له الدول الخليجية اثناء فترة الحماية والتواجد الاجنبي ومدى ما تركته من تأثيرات في الحياة العامة . فتأثيرات السيطرة البريطانية في البحرين على سبيل المثال كانت أعمق وأشد في حياة المواطنين البحرينيين من تأثيراتها على سكان العراق أو الكويت . وربما يرجع ذلك الى عوامل جغرافية وسكانية والى حجم الفراغ الحضاري الموجود في هذه المجتمعات ، اضافة الى درجة التركيز الذي أولته الحكومة البريطانية من خلال مؤسساتها التبشيرية والاعلامية والتربوية لتعميم وغرس نفوذها الفكري والثقافي والاداري . وهذا ما يفسر بقاء اللغة الانكليزية مستخدمة الى جانب اللغة العربية في تعميمات وقرارات الخدمة المدنية في البحرين واقبال الطالبات البحرينيات الى التعليم الجامعي المختلط ودخول المرأة البحرينية في ميادين العمل الوظيفي الى جانب الرجل وغيرها من ظواهر اجتماعية تدلل على هذا التأثير والتأثر .

ويرى الدكتور محمد الزعبي بأنه رغم التشابه الكبير بين اقطار الخليج العربي الا أن ذلك لا يلغي الحقيقة القائلة بأن للعراق والسعودية وضعا خاصا يميزهما نسبيا عن بقية الاقطار الخليجية ، نظرا لوقوع القسم الاعظم من مساحة هذين القطرين بعيدا عن الخليج العربي وبوجود مساحات زراعية في هذين القطرين مما يميز اقتصادهما عن الاقتصاد الخليجي . اضافة الى ان سكان العراق يمثلون ما يقرب من (٦٠ ٪) وسكان السعودية يمثلون ما يقرب من (٣٥ ٪) من مجموع السكان الخليجيين بينما لا تمثل الاقطار الخمسة الخليجية الباقية اكثر من (٥ ٪) من مجموع السكان الخليجيين العرب . وربما تؤدي هذه الفوارق السكانية والجغرافية بتفاعلها مع متغيرات القيادة والايديولوجية الواضحة في القطرين الى بعض الاختلافات في التركيبة السياسية والادارية والتنموية عما هي عليه في بقية الاقطار العربية الخليجية الاخرى (١١) .

وتظل المتغيرات العقائدية والايديولوجية وانعكاساتها علـــى الاوضاع الدستورية والقانونية وعلى الاطر والهياكل التنظيمية وعلى السياسات العامة من أهم مجالات التباين والاختلاف بين الدول الخليجية . فهناك انماط مختلفة فـــي درجات المركزية واللامركزية بنوعيها السياسي والاداري . وهناك درجات متباينة في مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات واساليب المساهمة في الحكـم والادارة . اضافة الى تفاوت الدول الخليجية في قوتها السياسية والعسكريـة والاقتصادية وما تتركه من أثر على علاقاتها الخارجية وعلى الاوضاع الداخلية سواء من حيث الاستقرار والاستمرار للنظم وللقيادات أو من حيث القوة والنفوذ التي تحظى بها في المجتمع الدولي .

ولهذه الاختلافات بين الدول الخليجية فائدتها وقيمتها في ابراز اهميـة الدراسات المقارنة التي تعمل على تحليل أثر المتغيرات والاختلافات هذه علـى ظواهر محددة من خلال اختبارها لفرضيات او تعميمات يعتقد بصحتها او يشك بصدقها . **وكل ما ينبغي البدء به لتعميق هذا الاتجاه هو توفير المادة العلمية الخام عن كل قطر من الاقطار الخليجية على انفراد لتكون منطلقا لصياغة الاطر المنهجية المقارنة وبلورة الافتراضات التي تحدد العلائق بين الظواهر والمتغيرات المتشابهة والمختلفة وهذا هو جوهر الادارة العامة المقارنة** التي نسعى الى ارسائها في دولنا الخليجية ان شاء الله .

٩ ــ البرنامج المقترح للدراسات الادارية الخليجية المقارنة :

ان الدعوة الى قيام حركة علمية للادارة الخليجية المقارنة تنطلق مـــن افتراضات منطقية واتجاهات سلوكية تؤكد الترابط العضوي والوظيفي بـين المؤسسات والاطر الهيكلية والتنظيمية لدول الخليج وتماثل المشاكل والمعوقات التي تعاني منها . فخصوصية البيئة الخليجية وتميز ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد فرضت خصائص وانماط سلوكية ادارية على أغلب أجهزة الادارة العامة الخليجية . ومن يراجع أدبيات الادارة الخليجية المنشورة خلال الثمانينات يقف على بعض المحاولات العلمية الرامية الى تحليل واقع هذه النظم ضمن أطـر ونماذج فكرية متقاربة . ففي دراستنا للادارة العامة بدولة الامارات طرحنا نموذج الادارة « الشيخوقراطية » واشرنا لعدد من الملامح والمواصفات التي تشيـع تطبيقاتها في أغلب النظم الادارية الخليجية . كما أطلق الدكتور غازي القصيبي نموذج الادارة « البدوقراطية » والذي يؤكد تأثير الحياة البدوية الموروثة فـي التنظيمات والوظائف الادارية بالمملكة السعودية . اما الدكتور اسامة عبد الرحمن فقد اكد دور النفط وما يوفره من موارد مالية على سلوكية هذه النظم ولذلك أطلق على نموذجه اسم الادارة « النفطوقراطية » ويؤيد في ذلك الدكتور علي الكواري

في دراسته عن المشروعات العامة بالدول الخليجية (١٢) .

وهكذا تصبح المحاولات القطرية لاصلاح وتطوير النظم الادارية بدول الخليج مجرد جهود ترقيعية وجزئية لبعدها عن المنظور الشمولي الذي يعالج هذه النظم كأجزاء مترابطة ضمن نظام محلي متكامل يؤثر كل جزء منها ويتأثر ببقية الاجزاء . ولذلك **نلحظ بقاء العديد من المشاكل الادارية المزمنة في هذه الاقطار بالرغم من المحاولات التي تبذل لمعالجتها . فمشاكل العمالة الوافدة التي تنفذ الى اقطار الخليج العربي بطرق غير مشروعة لا يمكن ان تعالج بطريقة جذرية ما لم تتضافر جهود المسئولين في جميع الموانى الجوية والبحرية والبرية وتوضع السياسات والاجراءات الكفيلة التي تطبق في جميع هذه الاقطار في وقت واحد . وكذلك الحال بالنسبة لمشاكل تهريب السلع الممنوعة والمخدرات وغيرها .**

وانطلاقا من هذه الحقيقة نقول : لقد آن الاوان لدراسة المؤسسات الادارية الخليجية المتخصصة في مختلف القطاعات والمجالات العملية للوقوف على الواقع القائم فيها وتحليل نقاط القوة والضعف لكل منها للتوصل الى التصورات المستقبلية لتطويرها . فادارة الموانى وادارة المصارف وادارة الهجرة والجنسية وادارة هيئات البريد والاتصالات السلكية وادارة محطات البث الاذاعي والتلفزيوني وادارة الجامعات يمكن ان تكون مجرد أمثلة للعديد من المرافق الخليجية التي ينبغي دراستها بأسلوب علمي مقارن اذا ما أريد تطويرها وتنسيق عملها ضمن استراتيجية موحدة .

واخيرا ليس آخرا فان قيام حركة للادارة العامة المقارنة لدول الخليج ستتيح الفرصة امام المختصين في حقول الادارة وللعاملين في مجالاتها المختلفة للالتقاء في فرق عمل تتولى مسئولية المسح الشامل لمؤسساتها وجمع المعلومات وتحليل التجارب السابقة والرائدة لكل منها ، وبدون هذه الدراسات سيتعذر نجاح الجهود التي يبذلها المعنيون بالتعاون الخليجي والتي غالبا ما تخضع وتتأثر باعتبارات شخصية او انفعالية .

وما قلناه عن حركة الادارة العامة المقارنة لدول الخليج العربي يصدق على دول المغرب العربي التي ينبغي هي الاخرى أن تبادر للقيام بمثل هذه الدراسات المقارنة لتصب جميعها في حركة علمية للادارة العامة المقارنة على صعيد الوطن العربي من الخليج الى المحيط .

اما الموضوعات الادارية الرئيسية التي نرى ضرورة ايلاءها الاولوية من قبل المعنيين بالدراسات الخليجية المقارنة فيمكن تصنيفها على النحو التالي :

١) دراسة نظم الادارة العامة المركزية :

فلا شك ان النظم الادارية في دول الخليج العربي تحتاج الـــى دراسات مسحية وتحليلية مقارنة توضح الأطر التنظيمية للسلطة التنفيذية فيها لتبـــين اتجاهات النمو الكمي والكيفي للوزارات وتقارن بين الاسس التنظيمية التي تـــم بموجبها توزيع السلطات والاختصاصات بين المديريات العامة المنبثقة عنها.ويمكن ان تتناول هذه الدراسات ايضا التشكيلات الوزارية والتعديلات التي تدخل عليها ومدى ما تحدثه من استقرار أو دوران في القيادات الادارية وعلى كفاءة وفاعليـــة الاجهزة في تنفيذ الخطط والبرامج والموازنات السنوية . وذلك للوقوف على اوجه الشبه والاختلاف بين هذه النظم وتعميم المعلومات حولها بدلا من ان تظل بعيدة عن متناول الباحثين والدارسين والمعنيين في شؤون الادارة وتطبيقاتها .

٢) دراسة نظم الادارة المحليـــة :

وتهدف هذه الدراسات الى ابراز تجارب الدول العربية الخليجية في مجال الحكم وانماط المجالس المحلية والبلدية القائمة فيها من اجل تقييمها وتحديد دور التنظيمات القبلية وقياداتها ومشايخها في ادارة المناطق الجغرافية . فلدول الخليج العربي تجربة مميزة في مجال المشاركة والمشورة بين ممثلي القبائل والاسر الحاكمة اضافة الى اخذها ببعض الاساليب الادارية الحديثة في تنظيم شؤونها الفرديـــة والبلدية .

٣) دراسة المؤسسات والمشروعات العامة والمختلطة والمشتركة :

شهدت دول الخليج العربي خلال السنوات العشر الاخيرة التي مرت على استقلالها تطورا ملحوظا في بناء المؤسسات القطاعية والهيئات والشركات الوطنية اضافة الى قيام عدد لا بأس به من المؤسسات والمشروعات الاقتصادية والخدمة المشتركة بين عدد من دول الخليج العربي . وقد آن الاوان لاخضاع هـــذه المؤسسات والمرافق لدراسات علمية مقارنة تعرف بدور القطاع العام الخليجي وتحدد دوره في برامج التنمية الشاملة وتشخص اتجاهات نموه وتطوره المستقبلي.

٤) دراسة التشريعات الاداريـــة :

ومن الموضوعات الرئيسية التي تستلزم الدراسة المقارنة بدول الخليـــج العربي ، التشريعات الادارية التي تحكم مسيرة الجهاز الاداري وتنظم علاقـــة الموظفين بعضهم ببعض ، وعلاقتهم بالمتعاملين معهم من المواطنين . ونذكر على سبيل المثال تشريعات الخدمة المدنية وتشريعات اعداد الموازنات وتشريعـــات الرقابة المالية والادارية والتشريعات المخزنية والمحاسبية وغيرها .

فمن خلال الدراسات المقارنة لتشريعات الادارة يمكن الوقوف علـــى المصطلحات والمبادىء العامة المطبقة والسعي الى توحيدها وتقريبها والتنسيق بين الادارات المشرفة على تطبيقها وتبادل الخبرات بشأن تطويرها .

٥) دراسة التقنيات والتطبيقات الادارية :

وهناك ضرورة ملحة لدراسة النظم والوسائل والاساليب العالمية والتقنيـة المطبقة في دول الخليج العربي في مجال الحفظ والتوثيق وجمع المعلومات وتصنيفها وتغذيتها وفي مجال الاتصال والنقل والخزن. كما ان هناك معاهد ومراكز متخصصة للتدريب وللتخطيط والتنظيم والبحث الاداري تعمل في اغلب هذه الاقطار ، وتعتبر تجارب بعضها رائدة في هذا المجال مما يجعل دراستها ونشر المعرفة عنها مكملا للفائدة ومعمما لها .

والموضوعات الخمس السابقة ليست الا اطارا هيكليا اردنا من خلاله ان نضع بين يدي المعنيين امثلة على الدراسات المقارنة التي يمكن لمراكز البحـوث وللاقسام العلمية في الجامعات الخليجية من مراعاتها عند وضع خططها البحثية . وهناك موضوعات اخرى لم يتسع المجال لذكرها هنا نظرا لطبيعتها المتخصصة والتي تستلزم المزيد من التفصيل والتوضيح .

١٠ ــ الخلاصـــة :

بدات هذه الدراسة بابراز الدور الذي لعبته حركة الادارة العامة المقارنة في الادب العربي ، واوضحت الاهداف النظرية والتطبيقية التي حاولت تحقيقها ، لتنطلق منها الى تاكيد اهمية تعميم هذه التجربة على صعيد الدول الخليجية نظرا للتماثل البيئي والجغرافي الذي تعمل فيه نظمها الادارية . كما اوضحت بعض اوجه الاختلاف بين هذه الاقطار والتي ادت الى تنوع بعض التجارب والتطبيقات مما يجعل في تعميمها على بقية الاقطار الاخرى فائدة محققة .

وقد انتهت الدراسة الى طرح الدعوة الى قيام حركة علمية للادارة العامة المقارنة لدول الخليج العربي ، لتكون بمثابة الاطار المنهجي لتحليل الواقع الاداري الخليجي باسلوب علمي وبنظرة شمولية متكاملة ، وصولا الى استراتيجية خليجية للتطوير والتنمية الادارية محددة اهم الموضوعات التي يمكن ان تعطي الاولوية على غيرها .

وتتمثل **اهمية الدراسة** في انها تلفت انظار المعنيين الى اهمية النظم الادارية وضرورة العمل على توحيد وتنسيق تطبيقاتها وتشريعاتها وتجاربها من اجل ان يحقق العمل السياسي الخليجي المشترك اهدافه المنشودة . وتناشد الدراسة

المختصين في الحقل الى ضرورة التعاون مع العاملين والاداريين في اقطارهم لتكوين فرق عمل وبحث وتطوير في اطار مقارن بعد ان استنفدت الدراسات القطرية اغراضها .

ودعوتنا لقيام حركة علمية للادارة الخليجية المقارنة تأتي في اطار قناعتنا بضرورة تعميم هذه الدراسات لتشمل جميع الاقطار العربية المترامية من المحيط الى الخليج ، فمن خلال هذه الدراسات القومية المقارنة فقط يمكن التعامل مع الامة العربية كجسد واحد اذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الاعضاء الاخرى بالسهر والحمى .

الهوامش

(١) تألفت جماعة الادارة العامة المقارنة عام ١٩٦٠ كفرع من الجمعية الامريكية للادارة العامة بدعم من مؤسسة فورد وباشراف فريد ركز .

(٢) للمزيد من المعلومات حول أهم المؤلفات والمصادر المنشورة عن تطور حقل الادارة المقارنة يرجع الى كتاب فيريل هيدي : الادارة العامة : منظور مقارن ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ ترجمة الدكتور محمد قاسم المطيعة الاقتصادية . عمان ١٩٨٣ .

(3) E. Shils, "on the Comparartive Study of the New States" in Clifford Geertz Old Societies and New States." Macmillan, 1953 P. 5

(٤) وقد اختلف المقيمون للدور الاكاديمي للحركة المقارنة ، فرأى بعضهم أنها فشلت في تطوير مفاهيم ومنطلقات شمولية موحدة للبحث والتحليل ، وأنها ظلت تعيش في ابراج فلسفية بعيدة عن الواقع. بينما يرى آخرون أنها حققت الكثير في مجال التنظير ونشر المعرفة الادارية المقارنة .

(٥) وقد شكك بعض الكتاب بنوايا هذه الحركة قائلا انها تهدف الى ارساء الاساس العلمي للسياسة الخارجية الامريكية في تعاملها مع الدول النامية . بينما أثار آخرون خطورة الحركة على الفكر الرأسمالي باعتبارها تسعى الى زيادة البدائل التنموية الموجهة في العالم وتقلل من أهمية اختيارات الافراد والقطاع الخاص ، وهذا يقربها من افتراضات الكتاب الماركسيين والاشتراكيين ، ومن هؤلاء لقمان . يرجع لمقالته المنشورة بمجلة الادارة العامة الامريكية العدد ٦ لعام ١٩٧٦ .

(٦) يرجع الى كتاب الدكتور ابراهيم درويش : الادارة العامة : نحو اتجاه مقارن ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ ص ٥٩ .

(٧) د. انطوان زحلان : مشكلة هجرة الكفاءات العربية ــ المستقبل العربي العدد ١٥ لسنة ١٩٨٠ ص ٧ .

(٨) والجدير بالذكر أن هناك من يميز بين الدول الخليجية التي ارتبطت حياتها بالبحر لعدم وجود عمق جغرافي لها وبين الدول الخليجية التي تمتد رقعتها الى اقاليم جغرافية شاسعة بالرغم من كونها تطل على الخليج بمساحات متفاوتة . انظر د. صلاح العقاد : عوامل الوحدة والتفكك في منطقة

الخليج العربي في ضوء مباحثات الاتحاد التساعي ١٩٦٨ ــ ١٩٧١ في كتاب « الانسان والمجتمع في الخليج العربي » جامعة البصرة ١٩٧٩ الجزء الاول ص ٤٦ .

(٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : قضايا التنمية في الكويت لمؤلفه عبد العاطي محمد أحمد ، القاهرة ، مطابع الاهرام ١٩٧٨ ص ١٥ ــ ٢٠ .

(١٠) وعلى سبيل المثال نلاحظ تأثير النمط القيادي للحكام والرؤساء والامراء الخليجيين على برامج التنمية وخططها ، ففي العراق يرفع شعار التنمية الانفجارية ، بينما طرحت قطر شعار التنمية المتأنية والمتدرجة ، وفي الكويت روعيت مصلحة الاجيال القادمة ، بينما لا تزال دولة الامارات بدونخطة قومية للتنمية .

(١١) د. محمد احمد الزعبي « الاسس الاستراتيجية لتطور المجتمع في الخليج العربي » . الانسان والمجتمع في الخليج العربي ، من منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، الجزء الاول ١٩٧٩ ص ٦٧ ــ ٦٨ .

(١٢) للمزيد من المعلومات حول هذه الدراسات يرجع الى :

د. عامر الكبيسي : الادارة العامة والتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة مطبعة الخليج ــ الشارقة ١٩٨٢ .

د. غازي القصيبي : مقالته المنشورة في مجلة الادارة والاقتصاد السعودية ، ١٩٨١ .

د. اسامة عبد الرحمن : البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، سلسلة دار المعرفة ، الكويت ١٩٨٢ وكذلك كتاب :

د. علي خليفة الكواري : ادارة المشروعات العامة في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الرياض ١٩٨٢ .

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير

د. نجاة عبد القادر الجاسم

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج أصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس.

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٥٠) نسخة مجانا.

الإشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٢ د.ك - للأساتذة والطلاب : ١ د.ك	١٥ دولاراً أمريكيا - ١٠ دولاراً امريكيا
للمؤسسات : ١٠ د.ك	٤٠ دولاراً أمريكيا.

ثمن الرسالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس	للأساتذة والطلاب : ٢٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٣ د.ك	للأساتذة والطلاب : ١,٥٠٠ د.ك

تتوجه المراسلات الى :

رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت